

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا
2009-2008

موجز

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/EDGD/2009/2
16 June 2009
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا
2009-2008

موجز

الأمم المتحدة
نيويورك، 2009

موجز

حتى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، حققت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا توسعاً اقتصادياً مطرداً، عززه ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً أكثر من المعتاد، إلا في المناطق المتضررة من النزاع. ولكن مع بداية الأزمة المالية العالمية والانخفاض الحاد في أسعار النفط، ازداد غموض احتمالات النمو في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠٠٩ نحو اثنين في المائة. وعلى الصعيد الاقتصادي، سُجل تأثير الأزمة المالية في أربعة جوانب هي: هبوط أسعار الأصول المالية والعقارية؛ وانهيار أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الطاقة والمعادن والمواد الغذائية (على الرغم من أن أسعار المواد الغذائية لا تزال مرتفعة نسبياً، ويؤدي ارتفاعها الفقراء)؛ ونقص في السيولة النقدية، ولا سيما دولار الولايات المتحدة، في أسواق المال المحلية والدولية؛ والانخفاض السريع لعائدات التصدير. وعلى الصعيد الاجتماعي، قد تنشأ المسائل التالية: انخفاض مستوى الدخل الفعلي، ولا سيما دخل الفقراء، وارتفاع معدل البطالة؛ واحتمال حدوث تغيير كبير في البنى الديمغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي جراء عودة العمال المهاجرين وربما تراجع التحويلات المالية؛ واستنفاد الموارد المالية المخصصة لشبكات الأمان الاجتماعي.

والموضوع الرئيسي لدراسة هذه السنة هو استكشاف البدائل المتاحة للمنطقة من سياسات دورية وهيكلية لمعالجة تأثير الأزمة المالية العالمية. ولأغراض هذه الدراسة، سنبرز السياسات الضريبية والنقدية والمالية والتجارية والصناعية المطلوبة لمعالجة الأزمة المالية العالمية. غير أنه من الجدير بالذكر أنه حتى قبل الأزمة، لم يكن يتوقع أن تحقق المنطقة ككل الأهداف الإنمائية للألفية، نظراً للخلل في هيكل السياسات القائمة. وعلى الصعيد الاقتصادي، لا تزال سياسات التصنيع والعمالة الكاملة أهدافاً بعيدة المنال. وعلى الصعيد الاجتماعي، أحرز بعض التقدم الملحوظ في مجالي الصحة والتعليم، ولكن نقطة الانطلاق في المنطقة كانت ضعيفة جداً، وأما بالنسبة إلى نموذج "التنمية بوصفها حرية"، فإن المنطقة لا تزال بعيدة عن تحقيق قدراتها الإنمائية. وعلى الرغم من شح البيانات، فإن هناك حاجة أكبر لإصلاح السياسات الخاطئة بدلاً من قياس ما للأزمة من تأثير ضار لا مفر منه على الفقراء.

وسواء أكانت هناك أزمة أم لا، فإن الغالبية العظمى من الشرائح الدنيا المعوزة أصلاً قد يرجح أن تزداد معاناتها بالرغم مما هي عليه من شدة، وذلك بالنظر إلى سياق التنمية الذي يتأثر بالنزاع والذي يكاد يظل معدل البطالة فيه ثابتاً عند أرقام عشرية ولا يستجيب استجابة حسنة لتقلبات النمو، علماً أن معدل البطالة يعدّ مقياساً رئيسياً للرفاه والتنمية. فالأزمات المالية تمحو جزءاً من دخل الأغنياء المترابطين عالمياً يفوق ما تمحوه من دخل الفقراء المعدمين محلياً. ومع ذلك، فإذا قوّضت السياسة النقدية، في سعيها إلى تقليل الخسائر المالية إلى حدّها الأدنى، قدرة الدولة على تقديم حوافز مالية للتخفيف من وقع الأزمة على الفقراء، كان من الأفضل عندئذ إعادة النظر في شروط العقد الاجتماعي. إذ إن جزءاً كبيراً من مدخرات المنطقة لا يصب حالياً في قنوات الاستثمار الوطنية أو الإقليمية، مما يعني أن تسرب تلك المدخرات تدعمه ترتيبات مؤسسية متنوعة قادت منذ عهد طويل إلى تقويض إمكانية التنمية.

وعقدت أمانة الإسكوا، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والحكومة السورية، في الفترة 5-7 أيار/مايو 2009 في دمشق "المنتدى التشاوري الإقليمي الرفيع المستوى حول تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا: نظرة مستقبلية". وقد ناقش المشاركون في المنتدى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية المتخذة لمواجهة الأزمة. وأخذت في الاعتبار جميع آراء الخبراء وممثلي البلدان الأعضاء في الإسكوا

والمنظمات الإقليمية والدولية. وفي 7 أيار/مايو 2009، اعتمد المنتدى "إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا". وتقدم دراسة هذه السنة تحليلاً في العمق لمجموعة من التوصيات التي اعتمدها المنتدى بشأن السياسة العامة. ويركز هذا التحليل على مبررات السياسة الموصى بها والطريقة التي يمكنها بها أن تؤدي إلى إجراءات أكثر فعالية تقي من بعض الآثار السلبية للأزمة و/أو تتيح فرصاً للبلدان الأعضاء للاستفادة من الأزمة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
1	25-1	أولاً- الاتجاهات الأخيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
1	4-1	ألف- السياق العالمي
2	7-5	باء- تطوير قطاع النفط
3	13-8	جيم- الإنتاج والطلب
5	15-14	دال- التكاليف والأسعار
6	17-16	هاء- قطاع التجارة الخارجية
7	21-18	واو- العناصر الدينامية الاجتماعية
8	23-22	زاي- تطورات السياسة العامة
9	25-24	حاء- التوقعات
10	36-26	ثانياً- الاستجابة للأزمة المالية العالمية

أولاً- الاتجاهات الأخيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الف- السياق العالمي

الولايات المتحدة، في أسواق المال المحلية والدولية؛ (د) الانخفاض السريع في إيرادات التصدير. وبدأت عودة الأموال الأجنبية في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ في الكثير من الأسواق الناشئة. وكانت عودة تلك الأموال أحد جوانب تعديل الحافطة الاستثمارية الدولية الذي لجأ إليه المستثمرون الذين يكرهون المجازفة وانعكاساً لتفضيلهم للسلامة والسيولة. وأدى هذا إلى تشديد تدريجي للقيود المفروضة على القروض على الصعيد العالمي، فقلب هذا التشديد اتجاه أسعار الأصول المالية والعقارية، بما في ذلك أسعار الأصول التي تملكها البلدان النامية. وبارتداد الضغوط على السيولة، واجه المصدرون والمستوردون في البلدان النامية صعوبات متزايدة في الحصول على قروض لتمويل التجارة. وعلاوة على ذلك، أدى الانخفاض السريع في الطلب الفعلي على الصعيد العالمي إلى انخفاض إيرادات التصدير على نطاق واسع. ونظراً إلى محدودية تعرض البلدان النامية لمخاطر منتجات التوريق في البلدان المتقدمة النمو، اعتُقد في البداية ان البلدان النامية في معزل عن الأزمة المالية. ولكن نظراً إلى العلاقات التي تربطها بالأسواق العالمية للسلع والخدمات والمال، أصابتها عدوى الأزمة على وجه السرعة وباتت الاحتمالات المتوقعة للنمو فيها حالياً تزداد غموضاً.

3- ومن المتوقع أن يكون للأزمة المالية العالمية تأثير على التنمية الاجتماعية يأتي عبر أربع قنوات رئيسية في تعاقب زمني متفاوت: (أ) تخفيض الدخل الفعلي، ولا سيما دخل الفقراء؛ (ب) والارتفاع السريع لمعدل البطالة؛ (ج) وتغير البنية الديمغرافية بسبب عودة المهاجرين؛ (د) وخطر نضوب الموارد المالية المخصصة لشبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك احتمال انخفاض التحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية. وأما الارتفاع السريع لأسعار المواد الغذائية طوال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ فقد أضعف القوة الشرائية للفقراء الذين ينفقون أصلاً نسبة كبيرة من دخولهم على شراء المواد الغذائية. ورغم انخفاض أسعار السلع الأساسية الدولية منذ عام ٢٠٠٨، ما زالت موجات الجفاف الشديد في بقاع زراعية كثيرة في العالم، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً أكثر من المتوسط (أدى إلى ارتفاع نفقات الواردات بينما يعاني الحساب الجاري من صعوبات) تثير شواغل جدية فيما يتعلق بالأمن الغذائي في العالم. ويرجح أن يؤدي ضعف التوقعات المحتملة للنمو بسبب الأزمة المالية إلى تقييد طلب الفقراء على المواد الاستهلاكية. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية⁽²⁾، من المتوقع أن يزداد عدد العاطلين عن العمل في

1- توقف التوسع الاقتصادي العالمي بصورة مفاجئة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. ولا يزال شبح الانكماش الاقتصادي العالمي، الذي بدأ في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، يخيم بظله الكبير في عام ٢٠٠٩. وأزمة القروض التي سادت في الأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية منذ صيف عام ٢٠٠٧ تحولت إلى أزمة مالية عالمية يعد انهيار مؤسسات مالية كبرى في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونظراً إلى تصاعد الأخطار التعاقدية بين المؤسسات المالية، أصاب الأسواق المالية وأسواق رأس المال الدولية الجمود إلى حد كبير مع مطلع الربع الأخير من العام الماضي. وأجبرت الأزمة المالية كيانات القطاع المالي على تقليص حجم ميزانياتها من خلال تخفيف عبء ديونها، كما أثرت على قطاعي الشركات المعيشية في البلدان المتقدمة النمو. وأسفرت تسويات بيانات الميزانية عن تخفيض التخطيط الاستثماري، ومخزونات الشركات، ومخصصات الموارد البشرية، والسلوك الاستهلاكي. وأدى تقلص الأنشطة الاقتصادية إلى تقلص الطلب الفعلي وارتفاع معدل البطالة. وشهدت الاقتصادات التي يعتمد نموها على الصادرات انخفاضاً كبيراً في إيراداتها من التصدير. وأسفر ضعف التوقعات بنمو الطلب العالمي عن انكماش قيمة أسعار السلع الأساسية وتكاليف الشحن مقارنة بالذروة التي بلغت سابقاً في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨. وبذلت سلسلة من الجهود التنسيقية بهدف التصدي للأزمة المالية خلال اجتماعات القمة لمجموعة العشرين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠٠٩، فأدت إلى تصور محدد لهيكل مالي دولي جديد تعزز إجراءات منسقة لتوفير الحوافز من خلال المالية العامة.

2- وخلال عام ٢٠٠٨، واجهت البلدان النامية، ومن بينها البلدان الأعضاء في الإسكوا⁽¹⁾، تأثير الأزمة المالية العالمية على أربع مراحل: (أ) انخفاض حاد وسريع في أسعار الأصول المالية والعقارية؛ (ب) انهيار أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الطاقة والمعادن والمواد الغذائية؛ (ج) عجز السيولة النقدية، وخصوصاً بدولار

(1) تضم منطقة الإسكوا مجموعتين من البلدان هما: (أ) مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تشمل الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ (ب) مجموعة البلدان والمناطق المصنفة بالاقتصادات الأكثر تنوعاً التي تشمل الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وفلسطين ولبنان ومصر واليمن.

(2) منظمة العمل الدولية، اتجاهات العمالة في العالم، كانون الثاني/يناير 2009.

في حين أن العرض الإجمالي للنفط بلغ ما متوسطه ٨٥,٨ مليون برميل يومياً. وتشير التقديرات إلى أن الطلب على النفط الخام انخفض في عام ٢٠٠٨ بمقدار ٠,٣ مليون برميل يومياً مقارنة بالسنة السابقة. وأصبح ضعف طلب بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على النفط واضحاً منذ بداية العام، ولم يتحقق النمو المتوقع في طلب البلدان النامية على النفط. ونظراً إلى توقع الأوبك ضعف الطلب الحقيقي، فقد حافظت على حصة منخفضة من الإنتاج الذي بلغ ذروته في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥. ثم قررت الأوبك أن تجري المزيد من التخفيض على حصتها في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وأن تخفض تدريجياً إنتاجها بمقدار 4.2 ملايين برميل يومياً. وبما أنه من المتوقع أن يستمر ضعف الطلب على النفط الخام في عام ٢٠٠٩، فإن من المتوقع أن تلتزم الأوبك بسقف إنتاجها الحالي البالغ 24.8 مليون برميل يومياً، ويمكن أن تجري تخفيضاً آخر خلال السنة. ونتيجة للقدرة المحدودة للبلدان غير الأعضاء في الأوبك على التوسع فيما يتعلق بالتنقيب والإنتاج، فمن المتوقع أن يبقى إنتاجها من النفط الخام في عام ٢٠٠٩ على مستوياته لعام ٢٠٠٨. ونظراً إلى الوضع العالمي، فمن المتوقع أن يتوازن الطلب على النفط الخام وعرضه عند نحو 81.5 مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٩، أي أقل بنسبة ٥ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٨.

6- وارتفعت أسعار النفط الخام ارتفاعاً حاداً في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى مستوى غير مسبق ثم انخفضت إلى مستويات لم يشهد لها مثيل منذ مطلع عام ٢٠٠٥. وارتفع سعر سلة الأوبك المرجعية إلى 140.73 دولاراً للبرميل في ٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨، وبلغ سعر البرميل في نهاية السنة 35.58 دولاراً. وقد نتجت الزيادة الحادة في أسعار النفط عام ٢٠٠٨ عن المضاربات المالية على العقود الآجلة للنفط الخام. وفي أثناء فترة هذه الزيادة الاستثنائية الحادة في الأسعار، أدى انخفاض الطلب الحقيقي على منتجات الوقود، مثل البنزين وزيت التدفئة، إلى حدوث هبوط كبير في هوامش الربح لمصافي البترول. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، أدى تغير التصورات بشأن احتمالات النمو العالمي، إلى جانب انخفاض الطلب على النفط الخام وتعزيز طاقة التكرير، ولا سيما في آسيا، أدى كل ذلك إلى تخفيف الضغوط عن عرض النفط الخام. وفي مطلع عام ٢٠٠٩، اتجه سعر سلة الأوبك المرجعية إلى الاستقرار عند نطاق يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ دولاراً للبرميل. غير أن معظم المنتجين الرئيسيين للنفط الخام يأملون في تحديد سعر ثابت عند حوالي ٧٠ دولاراً للبرميل لدعم الاستثمار في التنقيب عن النفط وإنتاجه وتكريره في الأجل الطويل. ولا تزال قوى المضاربة قائمة في أسواق العقود الآجلة للنفط الخام وهي، إلى جانب عدم الاستقرار

عام ٢٠٠٩ بمعدل يتراوح بين ١٨ مليون و ٥١ مليون نسمة مقارنة بعام ٢٠٠٧. وسيكون تأثير البطالة أشد حدة في البلدان النامية، لأن معظمها يمر بمراحل تحول ديمغرافي تتزامن فيها معدلات الخصوبة المرتفعة ومعدلات الوفيات المنخفضة. وعلاوة على ذلك، فإن معدلات البطالة المزمدة مرتفعة عادة في أوساط الشباب والنساء، ولهذا من المتوقع أن يؤدي ضيق مجال إيجاد فرص عمل إلى تأخير الانتقال الاجتماعي للشباب والنساء إلى المشاركة في أسواق العمل مشاركة أكبر. وعلاوة على ذلك، عززت الأزمة المالية العالمية شدة الاتجاهات القومية لجهة تدابير حماية الوظائف، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. وأما آفاق مستقبل العمال الأجانب العاطلين عن العمل فتزداد غموضاً؛ ويضطر هؤلاء العمال في أحيان كثيرة إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية حيث تندر فرص العمل، وتواجه حكومات بلدانهم حالة انكماش في المالية العامة، وحيث يقلل النقص المالي الأموال المخصصة لشبكات الأمان الاجتماعي التي تحمي من الفقر.

4- وعلى هذه الخلفية العالمية، أبدت البلدان الأعضاء في الإسكوا مرونة من حيث التوسع الاقتصادي حتى نهاية عام ٢٠٠٨. ومع ذلك فإن فرص النمو خلال عام ٢٠٠٩ تبدو غير مؤكدة بصورة متزايدة. ومنذ عام ٢٠٠٢، ظلت مواقف الأوساط التجارية وثقة المستهلكين مستقرة وإيجابية في المنطقة باستثناء تلك البلدان والأقاليم التي عانت من النزاعات العسكرية وعدم الاستقرار الأمني. وأخذت هذه الثقة تضعف بسبب انهيار أسعار النفط الخام وأسعار الأصول المالية والعقارية في المنطقة. وأما انعدام ثقة المستثمرين وانعدام عوامل تثبيت الاستقرار التلقائية الشاملة، مثل التأمين ضد البطالة، فضلاً عن شدة انخفاض حصة اليد العاملة من الدخل القومي، فيعتبران مصادر حقيقية للقلق بالنسبة لآفاق النمو الاقتصادي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، من شبه المؤكد أن الأزمة المالية العالمية سوف تؤثر تأثيراً كبيراً على التنمية الاجتماعية في المنطقة وسوف تؤثر على الإنجازات التي تحققت مؤخراً في ناحية الإصلاح وتطوير المؤسسات. كذلك فإن تزايد عدم اليقين في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بات يتقل الإحساس العام بالأمن المترع أصلاً لدى سكان منطقة الإسكوا.

باء- تطوير قطاع النفط

5- وفقاً لتقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)⁽³⁾، بلغ متوسط الطلب الإجمالي العالمي على النفط الخام ٨٥,٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٨،

والاقتصادي، تجعل من الصعب توقع مسار أسعار النفط الخام المتقلبة. ومع هذا التحفظ، فمن المتوقع أن يظل متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية في نطاق يتراوح بين 42.5 دولاراً و52.5 دولاراً للبرميل في عام 2009.

7- وتشير التقديرات إلى أن إجمالي إنتاج النفط الخام للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) قد بلغ ما متوسطه 20.2 مليون برميل في اليوم في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 3.6 في المائة عن السنة السابقة. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي قد بلغ 16 مليون برميل يومياً، في حين تشير التقديرات إلى أن إجمالي إنتاج البلدان الأخرى المنتجة للنفط الخام الأعضاء في الإسكوا وهي الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ومصر واليمن، قد بلغ 4.1 ملايين برميل يومياً. وفي عام 2009، من المتوقع أن يبلغ إجمالي إنتاج البلدان الأعضاء في الإسكوا من النفط الخام 17.5 مليون برميل يومياً. ويعزى الانخفاض الكبير في مستوى الإنتاج إلى الالتزام الفوري للبلدان الأعضاء في الأوبك في منطقة الإسكوا بالحصول الإنتاجية التي حددتها الأوبك. وفضلاً عن ذلك، من المتوقع أن تؤدي القيود التي تواجه القدرة الإنتاجية إلى حدوث انخفاض معتدل في إنتاج النفط الخام لبلدان المنطقة غير الأعضاء في الأوبك باستثناء السودان والعراق. ووفقاً للتقديرات فإن إجمالي عائدات منطقة الإسكوا من تصدير النفط بلغ 637.1 بليون دولار في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 41.8 في المائة عن السنة السابقة. غير أنه من المتوقع، نظراً إلى ضعف احتمالات ارتفاع الأسعار وازدياد الإنتاج، أن يبلغ إجمالي العائدات من تصدير النفط 307.7 بلايين دولار في عام 2009، ما يعني انخفاضاً نسبته 51.7 في المائة مقارنة بعام 2008.

9- وتشير التقديرات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي قد بلغ متوسطه 5.7 في المائة في عام 2008، وذلك بعد أن سجل ما نسبته 4.5 في المائة في عام 2007. ورغم أن أسعار النفط الخام انخفضت بسرعة منذ تموز/يوليو 2008، فقد سجلت اقتصادات دول المجلس عائدات قياسية من تصدير النفط، وفوائض مالية كبيرة للسنة الثانية على التوالي في عام 2008. وأما التغير المفاجئ في الاحتمالات المتوقعة للاقتصاد العالمي فقد جاء نتيجة للأزمة المالية العالمية التي أثرت على ثقة المنتج والمستهلك في المنطقة وزادت من شكوكهما. ورغم تقارير وسائط الإعلام عن ضعف الأداء في أسواق الأسهم المالية وقطاع العقارات في المنطقة، والإعلان عن فترات تأخير في المشاريع الضخمة وتباطؤ أسواق العقارات، فإن عدداً كبيراً من الأطراف الفاعلة وصانعي السياسات في المجال الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي اعتبر أن العناصر الأساسية في الاقتصاد سليمة. واستندت هذه النظرة إلى وجود الفوائض المتراكمة فعلاً والمرونة النسبية لاقتصادات الخليج رغم انهيارها في أسعار النفط الخام، الذي يعكس، ولو بشكل محدود، بعض الإنجازات التي حققتها بلدان مجلس التعاون الخليجي من حيث التنوع الاقتصادي. ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية هذا التنوع، إذ إن اقتصادات بلدان المجلس لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط، ولا تزال هيكلية اقتصاداتها إلى حد كبير كما كانت عليه خلال فترة الطفرة النفطية السابقة في السبعينيات من القرن الماضي. وأما أثر الإيرادات الحالية من العائدات النفطية في الدخل فقد ازدادت فعاليته من خلال أسواق الأصول الدولية والمحلية مع تطوير القطاعات المالية. ولأسواق الأصول روابط بأنشطة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، التي تتسم بطابع تغلب عليه المضاربة بالدرجة الأولى، ولا سيما قطاع العقارات. ومع ان القطاعات الاقتصادية غير النفطية ربما أسهمت بشكل ثابت في زيادة القيمة المضافة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة، لم يكن أثر هذه المساهمة متناسباً مع حجمها لأن تضخم قيمة الأصول

جيم- الإنتاج والطلب

8- تشير التقديرات إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان الإسكوا، الذي بلغ 5.2 في المائة في عام 2007، سوف يبلغ 6 في المائة في عام 2008، و2.1 في المائة في عام 2009 (انظر الجدول أدناه). ومن جهة الإنتاج، فقد أثرت الزيادة الحادة في أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي في النصف الأول من عام 2008 تأثيراً إيجابياً على قطاع الطاقة والقطاعات المتعلقة بالسلع الأساسية في المنطقة، بما فيها قطاعات إنتاج النفط الخام، وتكرير النفط، والغاز الطبيعي المسال، والمنتجات البتروكيميائية. وأما الثروة المتراكمة من فترات سابقة، إلى جانب استمرار الآراء الإيجابية في الأوساط التجارية وأصحاب الربويع والمستهلكين الميسورين، فقد أدت إلى استمرار الإنفاق والنمو لفترة طويلة من السنة. وقد ساهم توسع الطلب المحلي الناجم عن ذلك في استمرار النمو السريع للخدمات في قطاعات الأعمال التجارية،

فمن غير المتوقع أن يتقلص الطلب المحلي في المنطقة دون الإقليمية بالدرجة ذاتها. والتقلص في صافي الصادرات هو السبب الرئيسي لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وعلى سبيل التحديد، من المتوقع أن تحقق الإمارات العربية المتحدة نمواً قدره 0.5 في المائة وأن تحقق الكويت نمواً قدره 0.7 في المائة وأن تحقق المملكة العربية السعودية نمواً قدره 0.7 في المائة. ومن المتوقع أن تحقق قطر نمواً قدره ٧ في المائة، وهذه نسبة أعلى كثيراً من متوسط النمو للمنطقة دون الإقليمية. وأتى هذا نتيجة لميزة البلد كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي المسال على الصعيد العالمي. ومن المتوقع أن تسجل دولتان في المنطقة دون الإقليمية غير عضوين في الأوبك وهما البحرين وعمان، معدل نمو معتدل قدره ٢ في المائة للأولى و1.5 في المائة للثانية، وذلك استناداً إلى انخفاض معتدل في مستويات إنتاج النفط الخام.

تبدد مع تصحيح سوق الأسهم المالية. ورغم أن الإيرادات التي درتها القطاعات الاقتصادية غير النفطية قد أسهمت في زيادة الطلب المحلي مستمرة منذ عام ٢٠٠٢، فإن جزءاً كبيراً من الطلب على الاستهلاك جاء بفعل طلب الميسورين على الاستهلاك، والذي تراجع بشكل مفاجئ مع بداية الأزمة.

١٠- ومن المتوقع أن تشهد بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٩ انخفاضاً حاداً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما متوسطه ١,١ في المائة. وهذا الانخفاض المتوقع الذي يعزى في جانب منه إلى التخفيض الهيكلي للديون في القطاع المالي في المنطقة دون الإقليمية، يعزى أساساً إلى الالتزام الفوري لبلدان المنطقة دون الإقليمية الأعضاء في الأوبك بالخفض الكبير في حصص الإنتاج التي حددتها الأوبك، وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. ونظراً لاستعداد وهمة حكومات هذه البلدان في تقديم الدعم المالي،

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم الأسعار الاستهلاكية للفترة 2009-2005 (التغير السنوي بالنسبة المئوية)

معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية					معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					البلد/المنطقة
2009(ع)	2008(ب)	2007	2006	2005	2009(ع)	2008(ب)	2007(ب)	2006	2005	
5.2	18.6	11.1	9.3	6.2	0.5	7.4	5.2	9.4	10.5	الإمارات العربية المتحدة
3.5	3.5	3.3	2.1	2.6	2.0	6.3	8.1	6.5	7.9	البحرين
6.0	12.4	5.9	3.4	1.9	1.5	6.0	6.1	7.2	6.0	عمان
11.2	15.0	13.8	11.8	8.8	7.0	16.0	9.5	12.2	6.1	قطر
5.7	10.4	5.5	3.1	4.1	0.7	6.1	4.6	6.3	11.4	الكويت
4.5	9.9	4.1	2.2	0.7	0.7	4.2	3.4	3.2	5.6	المملكة العربية السعودية
5.2	12.0	6.3	4.3	2.8	1.1	5.8	4.5	5.6	7.3	بلدان مجلس التعاون الخليجي(د)
6.5	14.0	5.4	6.3	3.5	3.6	6.0	6.0	6.3	7.1	الأردن
6.0	14.7	4.5	10.0	7.4	3.2	6.5	6.6	5.1	4.5	الجمهورية العربية السورية
11.0	15.0	8.0	7.2	8.4	4.2	8.5	10.0	11.3	8.6	السودان
5.0	2.7	30.8	53.2	37.0	5.0	8.9	5.0	6.2	0.7-	العراق
5.2	9.8	2.7	3.8	3.5	1.0-	1.7-	0.6	8.3-	6.7	الأرض الفلسطينية المحتلة
5.7	11.7	6.7	1.5	2.6-	3.0	5.5	4.0	0.0	1.1	لبنان
9.7	17.1	9.5	7.6	4.9	4.5	6.5	7.2	7.1	6.8	مصر(هـ)
12.7	19.0	7.9	10.8	11.8	2.0	4.5	4.7	4.5	5.8	اليمن
8.2	13.9	11.5	14.2	9.8	4.0	6.6	6.4	5.8	5.0	الاقتصادات الأكثر تنوعاً(و)
6.3	12.7	8.2	7.9	5.3	2.1	6.1	5.2	5.7	6.5	مجموع منطقة الإسكوا(ز)

المصدر: مصادر وطنية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

- (أ) الأرقام التقديرية للبحرين والكويت وعمان وقطر والعراق في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.
(ب) تقديرات آذار/مارس ٢٠٠٩.
(ج) تنبؤات آذار/مارس ٢٠٠٩.
(د) تمثل الأرقام المتعلقة بمجموعات البلدان متوسطات مرجحة، وتستند الأرقام المرجحة لكل عام إلى الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٠.

(هـ) فيما يخص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر، تشمل الأرقام السنة المالية للبلاد، التي تبدأ في تموز/يوليو من العام وتنتهي في حزيران/يونيو من العام الذي يليه.

وجود أرصدة إيجابية لحسابات رأس المال. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان المصدرة للنفط في المنطقة دون الإقليمية استفادت من الارتفاع القوي في العائدات الإجمالية لتصدير النفط. وخلال عام ٢٠٠٨، شهدت الاقتصادات الأكثر تنوعاً زيادة في أنشطة الاستثمار في قطاعات البناء والاتصالات والتمويل والخدمات. وعلى الرغم من الجهود

١١- يقدر متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة دون الإقليمية بنسبة 6.5 في المائة في عام ٢٠٠٨، أي بزيادة طفيفة عن 6.4 في المائة في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من عدم استقرار الموازين الخارجية الناجم عن ضعف حالة الحسابات الجارية، واصل الطلب المحلي نموه، مع استمرار

تصدير النفط على آفاق النمو في اليمن. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تتم تغطية مركز الحساب الجاري المتدهور عن طريق احتياطي النقد الأجنبي الموجودة في البنك المركزي إلى جانب الدعم الدولي. ومن المتوقع أن يزداد الطلب المحلي زيادة ضئيلة، مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليمن بنسبة 2.0 في المائة في عام ٢٠٠٩.

13- وتؤكد الأرقام الرسمية المنقحة في الأونة الأخيرة أن الأرض الفلسطينية المحتلة ما زالت تعاني من هبوط في النشاط الاقتصادي. وقد فرض الحصار المادي واستمرار عدم الاستقرار الأمني والأعمال القتالية قيوداً قاسية على الأنشطة الاقتصادية في تلك الأرض. وأما تدفقات المعونة الإنمائية الدولية غير القابلة للتنبؤ فقد أعاقت الجهود المبذولة في المجال المالي لإعادة الإعمار والتنمية. وعلاوة على ذلك، فإن شدة الأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة على مدى ٢٢ يوماً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ألحقت دماراً هائلاً برأس المال البشري والمادي. ومن المقدر أن تكون سنة 2009 سنة ثانية من النمو الاقتصادي السالب الذي يقدر معدله بنسبة ناقص 1.0 في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

دال- التكاليف والأسعار

١٤- يقدر متوسط معدلات تضخم الأسعار الاستهلاكية في منطقة الإسكوا بنحو 12.7 في المائة في عام ٢٠٠٨، مقارنة مع 8.2 في المائة في عام ٢٠٠٧. ونظراً للنمو المطرد في الطلب المحلي، تعرضت منطقة الإسكوا بالفعل إلى ضغوط تضخمية متصاعدة، في وقت بدأت فيه الأسعار الدولية للسلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الطاقة والمعادن والمواد الغذائية، ترتفع بمعدلات مثيرة للقلق طوال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وانعكس الارتفاع غير العادي في الأسعار الدولية للحبوب فوراً على أسعار المواد الغذائية. وفي السنوات القليلة الماضية، لوحظ استمرار ارتفاع أسعار تأجير العقارات التجارية والسكنية، بالتوازي مع ارتفاع قيمة الأصول العقارية. وأدى ارتفاع أسعار مواد البناء أيضاً إلى تضخم القيمة الإسمية للعقارات حديثة البناء وأسعار الإيجارات المرتبطة بها. وبالنسبة إلى البلدان غير المصدرة للنفط، تحول ارتفاع أسعار النفط الخام إلى ارتفاع في تكاليف النقل. وبلغ معدل تضخم أسعار المستهلكين ذروته في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. غير أنه رغم الانخفاض السريع في أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، ظلت أسعار المواد الغذائية في المنطقة بشكل عام أعلى بكثير من معدلاتها الطويلة الأجل. وأما ثبات أسعار المواد الغذائية عند معدلات مرتفعة يعزى إلى انقسام السوق إلى شرائح وقيام تجار الجملة برفع أسعار مخزوناتهم، ومرونة مستويات أسعار الأغذية المجهزة. وهبطت أسعار

الدوية في مجال التنمية الصناعية، لم تنشئ المنطقة دون الإقليمية حتى الآن قاعدة صناعية قوية بما فيه الكفاية لنمو تقوده الصادرات. وفي الجهة المقابلة، فإن تقليل ذلك الاعتماد على الصناعة التحويلية للصادرات قد عزل المنطقة دون الإقليمية فعلياً عن تأثير الانخفاض السريع في الطلب العالمي منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وحافظ القطاع المالي أيضاً على سيولة نقدية كافية خلال المرحلة الأولى من الأزمة المالية العالمية. ونظراً لضعف تطور المنطقة دون الإقليمية في مجالي الصناعة التحويلية والتمويل، فقد تجنبت حدوث هبوط حاد وفجائي في النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، يبدو من منظور تنموي، ان هذه المنطقة دون الإقليمية تكون أفضل حالاً في هذه الظروف لو كانت أكثر تقدماً في هذه المجالات، وأكثر حصافة في ترتيب آليات حمايتها.

١٢- ومن المتوقع أن يكون متوسط نمو الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٠٩، متوسطاً معتدلاً يبلغ 4.0 في المائة. ومن المتوقع أن تتراجع حالة حساب رأس المال، فيما يبقى خطر تعرض ميزان المدفوعات للضغوط قائماً. غير انه من المتوقع ان يظل هذا الخطر عند درجة متدنية نسبياً بسبب صلابه حالة الاحتياطي من النقد الأجنبي في البنوك المركزية في المنطقة دون الإقليمية. ولم يساعد انخفاض التضخم في الأسعار الاستهلاكية على دعم الطلب المحلي إلا مساعدة معتدلة، لأن العمال يكسبون حصة صغيرة على نحو غير عادي من إجمالي الدخل. ويتوقع أن تكون ثقة الأوساط التجارية والمستهلكين مستقرة نسبياً على الرغم من تزايد الشكوك فيما يخص القضايا الهيكلية المزمنة مثل البطالة، لأن أغلب النشاط الاقتصادي يرتبط بالريع، وليس بارتفاع الإنتاجية ارتفاعاً فعالاً. ومن المتوقع بالنسبة إلى العراق والسودان أن يستمر النشاط الاستثماري في التأثير على إمكانات النمو، وأن يستمر تحسن الاستقرار فيهما. ومن المتوقع أن ينمو العراق بمعدل 5.0 في المائة، والسودان بمعدل 4.2 في المائة. وتعكس التقديرات لمصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية أساساً ضعف مراكز حسابات رأس المال، مع مراعاة المركز القوي لاحتياطي النقد الأجنبي في البنوك المركزية لدى تلك البلدان. ومن المتوقع أن تنخفض في عام 2009 عائدات التصدير من السلع والخدمات، ولكن من المتوقع أن يكون مركز حساب رأس المال كافياً لتغطية ضعف مركز الحساب الجاري خلال العام. ومن المتوقع أن يواجه نمو الطلب المحلي في العراق والسودان بعض العقبات، مما يؤدي إلى نمو معتدل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن المتوقع نمو مصر بنسبة 4.5 في المائة، والأردن بنسبة 3.6 في المائة، ولبنان بنسبة 3.0 في المائة، والجمهورية العربية السورية بنسبة 3.2 في المائة. ومن المتوقع أن يؤثر الانخفاض السريع في إجمالي عائدات

الخام والبتروكيماويات وغيرها من المنتجات الكيميائية. ومن المتوقع أن ينخفض حجم الصادرات من منتجات الملابس من المناطق الصناعية المؤهلة في مصر والأردن، بالرغم من قدرتها التنافسية من حيث الأسعار في الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته، يتوقع أن يحافظ النمو المعتدل في الطلب المحلي على مستوى الواردات بالأرقام الحقيقية. ومن المتوقع أن يحدث عجز في الحساب الجاري في الأردن والإمارات العربية المتحدة ولبنان ومصر والسودان والجمهورية العربية السورية وعمان واليمن.

١٧- وظلت أسعار صرف عملات البلدان الأعضاء في اللجنة مستقرة في عام ٢٠٠٨. وظلت عملات دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، مرتبطة بالدولار الأمريكي. كما حافظ الأردن ولبنان على ارتباط عملتيهما بالدولار الأمريكي. وواصلت الكويت ربط عملتها بسلة من العملات الأجنبية، وظلت عملة الجمهورية العربية السورية مرتبطة بحقوق السحب الخاصة. وفي البلدان التي اعتمدت ربط عملاتها بالدولار الأمريكي، أصبح تقييد السياسة النقدية محوراً للنقاشات حول السياسات العامة. ونظراً لهبوط قيمة الدولار، اشتدت الدعوات إلى إجراء إصلاحات لنظام النقد الأجنبي، بما فيها إلغاء ربط العملات الوطنية بالدولار الأمريكي وأو إعادة تقييمها مقابله. وزادت الضغوط لرفع قيمة العملات، لا سيما بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وتسببت تدفقات الأموال الأجنبية لأغراض المضاربة، نظراً لتوقع إعادة تقييم العملات الإقليمية، في إحداث طفرة في السيولة. وحينما ارتفعت قيمة دولار الولايات المتحدة، وجدد واضعو السياسات في المنطقة التزامهم بنظم صرف العملات الأجنبية الحالية، انحسرت التدفقات لأغراض المضاربة. وعلى النحو الذي توقعه مسح السنة الماضية، تسببت إعادة الأموال الأجنبية المضاربة في تذبذب عنيف في السيولة، لا سيما في الكويت والإمارات العربية المتحدة. ويتوقع أن تحافظ بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2009 على النظام الحالي لصرف العملات الأجنبية. وأكدت قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أن كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ هو الموعد المحدد لقيام الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، مع وضع خطط لمواصلة مناقشة التفاصيل في غضون عام ٢٠٠٩. ومع تطور الأزمة المالية في أسواق رأس المال والأسواق المالية الدولية، أخذت السلطات النقدية في الاقتصادات الأكثر تنوعاً تتبّع نهجاً حذراً في سياسة أسعار صرف العملات الأجنبية. فسمح السودان ومصر واليمن بخفض تدريجي لقيمة عملاتها الوطنية مقابل دولار الولايات المتحدة. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩، علق العراق الرفع التدريجي لقيمة عملته الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، وهو تدبير كان ساري المفعول منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأعلن الأردن والجمهورية العربية

استئجار العقارات في المنطقة بشدة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وتوقف نمو الأجور في القطاع الخاص، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، في ظل أوضاع غير مستقرة بشكل متزايد فيما يخص العمالة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، خفت الضغوط التضخمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى حد كبير.

15- وأما معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية في منطقة الإسكوا فيتوقع أن يبلغ 6.3 في المائة في عام 2009، مما يعكس التباطؤ المتوقع في نمو الطلب المحلي، غير أن قطر تُستثنى من ذلك حيث يتوقع أن يكون النمو أعلى من المتوسط. ومع ذلك، فليس من المتوقع أن تشهد المنطقة انكماشاً كذلك الذي قد تخشاه بعض البلدان المتقدمة، نظراً إلى الاختلافات الهيكلية بينهما. ومن المتوقع أن يكون ميزان العرض والطلب على الحبوب على الصعيد العالمي مستقرًا في عام ٢٠٠٩. غير أن عدة أجزاء زراعية من منطقة الإسكوا شهدت جفافاً شديداً استمر حتى أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقد تظل حالة العرض هشة هشاشة تتوقف على عدد من عوامل الخطر الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن صناديق المضاربة، التي ساهمت في تقلب أسعار الحبوب الدولية تقلباً شديداً في الأسواق الأجلة للسلع الأساسية في عام ٢٠٠٨، قد تُجدد اهتماماتها بالشراء وفقاً للتطورات في أسواق الائتمان وغيرها من الأسواق المالية.

هاء- قطاع التجارة الخارجية

١٦- بالرغم من انهيار أسعار النفط الخام في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، ظل أداء قطاع التجارة الخارجية في منطقة الإسكوا قوياً في المتوسط لذلك العام. وتقدر قيمة إجمالي فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بمبلغ ٢٣٦ بليون دولار لعام ٢٠٠٨، مقابل ١٩٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. ويقدر إجمالي فائض الحساب الجاري للاقتصادات الأكثر تنوعاً بنحو ٢٢ بليون دولار لعام 2008، مقابل ٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧. ويقدر أن يسجل الأردن والسودان ولبنان ومصر واليمن عجزاً في الحسابات الجارية في عام ٢٠٠٨، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأساسية وانخفاض الصادرات في أواخر ذلك العام. بيد أن تدهور مراكز الحسابات الجارية تم تعويضه بمراكز قوية لحسابات رأس المال. وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدرت نسبة تغطية الواردات من احتياطي النقد الأجنبي بنحو ٨،٨ أشهر في مصر، و٨،٥ أشهر في الأردن، على أساس موقف صافي الاحتياطي. وتقدر هذه النسبة بـ 21.4 شهراً في لبنان و١٦،٣ شهراً في اليمن، على أساس مركز إجمالي الاحتياطي. ومن المتوقع أن ينخفض حجم صافي الصادرات من المنطقة انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠٠٩. ويتوقع أن تنخفض الصادرات من البضائع والمنتجات ذات الصلة بالسلع الأساسية، مثل النفط

الإيجابية، ويصبح من جديد الموضوع الحساس وهو موضوع "التوازن السكاني" بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب، قضية تطغى في النقاشات الوطنية.

السورية ولبنان عزمهم على الحفاظ على نظم أسعار صرف العملات الأجنبية لديها باعتبارها سياسة ترمي إلى حماية اقتصاداتها من آثار الأزمة المالية العالمية.

واو- العناصر الدينامية الاجتماعية

١٩- ومنذ الربع الأول من عام ٢٠٠٩، لم يرد أي ذكر لعودة أعداد كبيرة من المهاجرين في الاقتصادات الأكثر تنوعاً التي تعد بلداناً أصلية لعدد كبير من العمال المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي وأمريكا الشمالية وأوروبا والتي تعتمد على التحويلات المالية لسد جزء من العجز في ميزان المدفوعات. وإذا ما استمر الأثر الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية العالمية، تزايد عدد المهاجرين العائدين، وربما تفاقمت مشكلة البطالة التي تعد أصلاً مشكلة مزمنة بالنظر إلى ندرة فرص العمل في الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، فإن نسبة البطالة لعام ٢٠٠٨ بلغت 9.4 في المائة في الشرق الأوسط و10.3 في المائة في شمال أفريقيا(4). وقد شهد معدل البطالة في تينك المنطقتين بواذر تحسن في السنوات الأخيرة، لكنه لا يزال يفوق معدل البطالة في مناطق أخرى من العالم. وحمل التدهور المتوقع لظروف العمالة جامعة الدول العربية على اعتبار العقد 2010-٢٠٢٠ "العقد العربي للعمالة ولتخفيض الفقر بمقدار النصف"، وذلك في مؤتمرها الأول للقمّة العربية الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. غير أنه في غياب مبادرات لإعادة توزيع تهدف إلى سد فجوة الدخل وفي غياب التركيز على التنمية من خلال زيادة التنوع والتصنيع، ليس من المرجح أن تكون الأفق المستقبلية لتوفير فرص العمل والحد من الفقر أفقاً مشرقة.

١٨- قد يكون للأزمة المالية العالمية أثر مباشر وسلبي على الظروف الاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كما في مناطق أخرى. ولم تنشأ بعد بيانات مؤونة تتيح تقييم الوضع بدقة. غير أنه مهما كانت نتائج الأزمة، ليس من المتوقع أن تبلغ المنطقة ككل الأهداف الإنمائية للألفية بالنظر إلى الخلل في هياكل السياسات القائمة. وأما تطاول الأزمة الحالية فقد لا يؤدي إلى تفاقم الظروف الاجتماعية فحسب، بل أيضاً إلى تضيق المجال المتاح للتعبير الاجتماعي، والتمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما المساواة بين الجنسين والتنمية السلمية. ويمكن منذ الآن إدراك بعض جوانب الأزمة. ومن الناحية الديمغرافية مثلاً، أدى الانتعاش الاقتصادي الذي استمر حتى عام ٢٠٠٨ في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تزايد القوة العاملة الأجنبية في تلك البلدان. ونلاحظ الآن حالات بسيطة من الهجرة العكسية. غير أن تكوينها الديمغرافي لا يزال معقداً. ففي عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة النمو السكاني 8.2 في المائة في البحرين، و6.8 في المائة في الكويت، و6.4 في المائة في عُمان، و17.7 في المائة في قطر، و2.4 في المائة في المملكة العربية السعودية، و6.1 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. ولا تزال منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي، في مرحلة انتقالية من الناحية الديمغرافية، حيث يتدنى معدل الوفيات ويرتفع معدل الخصوبة. بيد أن النمو السكاني السريع في بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء المملكة العربية السعودية، لم ينتج عن تغير معدلات الخصوبة والوفيات، بل نتج أساساً عن تدفق العمال الأجانب. وفي عام ٢٠٠٧، قدرت نسبة الرعايا الأجانب من مجموع السكان بحوالي ٤٩ في المائة في البحرين، و٦٩ في المائة في الكويت، و٢٩ في المائة في عُمان، و٢٧ في المائة في المملكة العربية السعودية، و٨٠ في المائة في الإمارات العربية المتحدة. وفي السنة ذاتها، بلغت نسبة الرعايا الأجانب من شريحة السكان البالغة من العمر ١٥ عاماً فما فوق ٨١ في المائة في قطر. وتقيد التقارير الإعلامية الواردة من الإمارات العربية المتحدة والكويت بأن العمال الأجانب بدأوا يرجعون إلى بلدانهم الأصلية بعد أن تم تسريحهم. وأما الحجم الكبير نسبياً للسكان الذين هم في سن العمل الذي يعزى في جانب منه إلى التحول الديمغرافي وفي جانب آخر إلى قديم العمال المهاجرين الأجانب، فقد يعود بالفائدة على التنمية حيث يمكن أن يتيح ما يسمى بالفرصة الديمغرافية السانحة. غير أنه عندما تندر فرص العمل، تنقلب الفرص

٢٠- وقد سجلت تدابير الإصلاح الموجهة إلى التنمية الاجتماعية في المنطقة بعض أوجه التقدم في عام ٢٠٠٨. ولدى إعداد الميزانية للسنة المالية التي تشمل عام ٢٠٠٨، كان التعليم والصحة من الأولويات المالية لحكومات المنطقة. واستمر ذلك الاتجاه في السنة المالية ٢٠٠٩ في موازاة مجموعة من التدابير المحفزة للاقتصاد الرامية إلى التصدي للأزمة المالية العالمية. وقد تواصل إصلاح سوق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك استعراض نظام كفالة العمال الأجانب، واستعراض وضع العمال الأجانب بشكل عام، واقتراح مبادئ توجيهية للحد الأدنى للأجور بالنسبة لرعايا تلك البلدان، وتقديم مقترحات بشأن إصلاح قانون العمل. وللتخفيف من شدة تضخم الأسعار الاستهلاكية في عام ٢٠٠٨، أجريت تسويات للأجور في العديد من بلدان المنطقة، بما فيها الأردن في شكل تعديل الحد الأدنى للأجور، وفي لبنان في شكل تعديل

(4) منظمة العمل الدولية، الاتجاهات العالمية للعمالة، كانون الثاني/يناير 2009.

في الإمارات العربية المتحدة والبنك المركزي في الكويت من الربع الثاني إلى الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. وبالنظر إلى الأزمة المالية العالمية، انتقلت الآن السلطات النقدية في المنطقة من سياسة تشديد القيود النقدية إلى سياسة تخفيفها. ولوحظت سلسلة من حالات خفض أسعار الفائدة في المنطقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى جانب خفض المتطلبات الاحتياطية للمصارف التجارية وتقديم تسهيلات إضافية فيما يتصل بالإقراض، وهذا تحوّل في السياسة النقدية جلب معه انخفاضاً تدريجياً في أسعار الفائدة في سوق المال بين المصارف، هذه الأسعار التي ارتفعت ارتفاعاً شديداً في أيلول/سبتمبر 2008. ولزمت عدة بلدان في المنطقة، وهي الأردن وقطر ومصر، مزيداً من الحذر فيما يتصل بتخفيف القيود النقدية. وإضافة إلى تخفيف القيود النقدية، اشتملت تدابير السياسات المتخذة في المنطقة للتصدي للأزمة المالية العالمية، في معظم الأحيان، على تقديم الدعم المالي والمؤسسي للقطاع المالي. واتخذت الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت تدابير لتعزيز المركز المالي للمصارف التجارية. وأعلنت الأردن والإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية جميعاً أنها ستكفل الودائع المصرفية.

٢٣- وقد تفاوتت الاستجابات المالية للأزمة المالية العالمية فيما بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. فبالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٩، سعت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى اتخاذ مواقف مالية توسعية بعد أن كانت قد راکمت فوائض مالية كبيرة منذ عام ٢٠٠٢. وتشدّد الميزانيات الوطنية لبلدان مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار في الهياكل الأساسية وعلى الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. واتخذت بلدان المجلس ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً موقفاً مالياً يتسم بقدر أكبر من الحذر نظراً لتغيير الاحتمالات المتوقعة والقيود المتصلة بالدين العام. وأرغم انخفاض إيرادات النفط انخفاضاً سريعاً كلاً من السودان والعراق واليمن على النظر في اتخاذ تدابير تقشف مالي. وأما استمرار تضاول آفاق الإيرادات في المنطقة عموماً فقد يؤدي إلى تراجع الإنفاق من الميزانيات الحكومية. ونظراً إلى التأكيد الشديد مؤخراً على أهمية التحفيز المالي للحفاظ على الاستقرار والنمو الاقتصادي العالميين في أعقاب الأزمة المالية، قد تطلب الاقتصادات الأكثر تنوعاً مزيداً من الدعم الدولي تفادياً لمواقف تؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي.

حاء- التوقعات

٢٤- يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٩، في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بمعدلات متوسطة 2.1 في المائة، إذ يتوقع أن ينخفض معدل التضخم في الأسعار الاستهلاكية إلى 6.3 في المائة. ويتوقع أن يبلغ معدل النمو في المنطقة أدنى مستوى

الأجور في القطاع العام. غير أن تلك التسويات لا تفي حتى بالمتطلبات الدنيا اللازمة لمعالجة هذه المسألة، وفي غياب منظمات عمالية مستقلة في المنطقة تبدو الزيادات في الأجور عملاً خبيراً وليس حقاً من الحقوق. ويخطط الأردن لإنشاء صندوق البطالة ضمن مؤسسة الضمان الاجتماعي في البلد في عام ٢٠٠٩. ورغم تأكيد الحكومات أن التنمية الاجتماعية أولوية مالية، لا يزال هناك تخوف، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعاً، من أن يؤدي التدهور المتوقع للأوضاع المالية إلى تراجع إنفاق الحكومات على التنمية الاجتماعية. ومن الواضح أن طول أمد الانكماش الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار النفط قد يؤديان إلى نتائج مشابهة للنتائج التي شوهدت عقب انهيار أسعار النفط في ثمانينيات القرن الماضي.

٢١- ولا تزال التطورات في مجال المساواة بين الجنسين في منطقة الإسكوا تحظى بالاهتمام، وهو ما يعكس عجز عدد متزايد من النساء اللاتي يكملن تعليمهن العالي عن المشاركة في أسواق العمل نظراً للأنماط الدورية التي يتميز بها اقتصاد الربع الذي يبخس أصلاً القوة العاملة برمتها حقوقها. ويظل معدل البطالة لدى النساء في المنطقة أكبر بكثير من معدل البطالة لدى الرجال. وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، بلغت نسبة البطالة لدى النساء 13.3 في المائة في الشرق الأوسط و15.9 في المائة في شمال أفريقيا⁽⁵⁾ في عام ٢٠٠٨، فيما بلغت نسبة البطالة لدى الرجال 8.2 في المائة في الشرق الأوسط و8.1 في المائة في شمال أفريقيا. ويُخشى أن يكون للتدهور المتوقع لظروف العمل في المنطقة، جراء الأزمة المالية العالمية، آثار سلبية تؤثر على النساء أكثر مما تؤثر على الرجال من الباحثين والباحثات عن عمل.

زاي- تطورات السياسة العامة

٢٢- واجه واضعو السياسات العامة في المنطقة معضلة متزايدة الصعوبة في عام ٢٠٠٨ حيث تضخمت أسعار المواد الاستهلاكية وظلت معدلات البطالة عالية بشكل مستمر. ولجأت بلدان إلى التوسع المالي لتحقيق الأهداف الإنمائية حتى في الوقت الذي شددت فيه السلطات النقدية سياستها النقدية معلنة أن المقصود بذلك هو التخفيف من الضغوط الناجمة عن التضخم. وباستثناء مصر التي اعتمدت نظام أسعار الصرف المعمومة، تواجه السلطات النقدية في المنطقة ضيقاً في مجال السياسات العامة مرهوناً باستقرار أسعار صرف العملات الأجنبية. غير أن إدارة السلطات النقدية للسيولة في المنطقة، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والكويت، أدت فعلاً إلى تشديد المواقف النقدية. ونتيجة لذلك، تقلص المركز المالي للبنك المركزي

(5) منظمة العمل الدولية، اتجاهات العمالة العالمية، كانون الثاني/يناير 2009.

٢٥- وبما أن توقعات النمو الاقتصادي لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ تبدو ضعيفة بشكل متزايد في منطقة الإسكوا، يتوقع أن يتعاظم دور القطاع العام للمساعدة على تعزيز مسار التنمية الاقتصادية. ولما كانت الأزمة قد بدأت مع أزمة القروض وتخفيض الديون عن طريق بيع الأصول في القطاع المالي بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية، اتجهت السلطات النقدية في المنطقة إلى دعم النظام المالي. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تدافع السلطات النقدية لمنطقة الإسكوا بنجاح عن النظم المصرفية لبلدانها من خلال اتخاذ إجراءات سريعة في سياساتها العامة. ولا يرجح أن يكون لأي حافز نقدي إضافي، إذا لم يكن مصحوباً بحافز مالي، أي أثر باقٍ على الاقتصاد الحقيقي، ولا سيما إذا لم تقتنع المصارف بزيادة مشاركتها في تمويل التنمية الصناعية. وبحكم الواقع، فإن الخطوات الحالية هي شكل من أشكال التأمين الذي تقدمه الدولة للمصارف الخاصة. بيد أن التدابير الحالية لو اتخذت في إطار جهود منسقة على الصعيد الإقليمي، لكانت هذه القنوات بمفردها تمثل التزاماً بالقروض الطويلة الأجل المرصودة للتنمية الإقليمية على المدى البعيد وتأميناً لهذه القروض يقدمه القطاع العام. وذلك بمفرده يحدّ من الأخطار التي تواجهها المصارف الإقليمية لدى التزامها التزاماً كاملاً بالتنمية الصناعية الإقليمية. والمواقف المالية للبلدان الأعضاء في الإسكوا تختلف اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر. ويجب تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني تفادياً للانكماش المالي فيما يتصل بالإنفاق الاقتصادي والاجتماعي، الذي يشمل الإنفاق على الهياكل الأساسية الاقتصادية، والحماية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي، والعمالة، والتعليم، والصحة. ولا بدّ من الدعوة إلى مزيد من التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي لتعزيز آفاق النمو الاقتصادي الوطني.

ثانياً- الاستجابة للأزمة المالية العالمية

له منذ عام ٢٠٠٢. وقد خفّت ضغوط التضخم منذ عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن يظل مستوى تضخم الأسعار الاستهلاكية فوق مستواها في عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من الانخفاض الشديد في أسعار النفط الخام والمنتجات المتعلقة بالسلع الأساسية والأصول المالية والعقارات، تُتوقع زيادة معتدلة في الطلب المحلي في عام ٢٠٠٩. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، على سبيل المثال، تشير إلى احتمال انقضاء ما بين ١٨ و٢٤ شهراً قبل أن يبدأ التكيف مع انخفاض أسعار الأصول بالظهور في الاقتصاد الحقيقي. وفي المقابل، فإن من المحتمل أن يستغرق ذلك التكيف وقتاً أقل على الصعيد الإقليمي. وبما أن أسعار الأصول في مجال العقارات وسوق الأسهم في المنطقة قد بلغت ذروتها في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، ظلت المشاعر في المنطقة مختلطة إزاء آفاق النمو في المستقبل القريب. ومن الأمثلة على ذلك بروز آراء مختلفة بشأن توافر القروض في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وبينما زعمت البنوك المركزية والمصارف التجارية في المنطقة توفر قدر كاف من السيولة، أفاد قطاع الأعمال التجارية بأنه يواجه شروطاً مشددة للاقتراض. وأضحت المصارف التجارية في المنطقة تتأى بنفسها عن المخاطر بشكل متزايد وشددت شروط الإقراض. وأما الاقتراض إلى مشاريع تدرّ أرباحاً كافية، ووجود المخاطر فقد أدّى إلى زيادة السيولة في القطاع المصرفي. وفي غضون ذلك، واجه قطاع الأعمال التجارية حالة صعبة بشكل متزايد في مجال الحصول على القروض. وتوحي الفترة الزمنية السابقة للتكيف في الولايات المتحدة واليابان بأن قوة ثقة قطاع الأعمال في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) قد تستمر حتى في عام ٢٠٠٩. غير أنه بالنظر إلى ظلال الشك التي تخيم على الوضع الاقتصادي خارج منطقة الإسكوا، بما في ذلك أسعار النفط الخام والانكماش الاقتصادي العالمي، سيظل خطر الانكماش الاقتصادي في المنطقة قائماً في عام ٢٠١٠.

27- وطلب المنتدى إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا اتخاذ عدد من الخطوات واعتماد سياسات مناسبة للتصدي للأزمة على نحو أكثر فعالية. وبوجه عام، طلب المنتدى إلى البلدان الأعضاء أن تتخذ تدابير فعالة للتعويض عن مضاعفات الأزمة في اقتصاداتها، وبخاصة للتخفيف من آثارها على النمو الاقتصادي والتنمية والعمالة. وتتوقف هذه التدابير على ما إذا كان البلد بلداً مصدراً للنفط، أو ذا اقتصاد متنوع، أو من البلدان الأقل نمواً، أو تحت الاحتلال.

28- وطلب المنتدى إلى البلدان الأعضاء أن تعتمد على وجه الخصوص سياسات مالية توسعية مستدامة لتعزيز الطلب المحلي وتقليص فترة تباطؤ النمو الاقتصادي.

26- عقدت أمانة الإسكوا في دمشق في الفترة من 5 إلى 7 أيار/مايو 2009 "المنتدى التشاوري الإقليمي الرفيع المستوى حول تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا: نظرة مستقبلية"، وقد تعاونت الإسكوا في ذلك مع منظمة العمل الدولية وحكومة الجمهورية العربية السورية. وقد ناقش المشاركون في المنتدى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية على البلدان الأعضاء في الإسكوا والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية المتخذة لمواجهة الأزمة. وأخذت في الاعتبار جميع الآراء التي أعرب عنها الخبراء وممثلو البلدان الأعضاء في الإسكوا وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية. وفي 7 أيار/مايو 2009، اعتمد المنتدى "إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا".

والاستثمار في التكنولوجيا والهياكل الأساسية، وبالتالي زيادة فرص العمل.

33- وطلب المنتدى إلى البلدان الأعضاء أن تسهّل التدفقات البنينة للتجارة في البضائع والخدمات، وللأشخاص ورأس المال فيما بين البلدان الأعضاء في الإسكوا من أجل تعزيز تكاملها الإقليمي. وحثتها كذلك على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والفني فيما بين البلدان النامية.

34- وطلب المنتدى إلى البلدان الأعضاء أن تتخذ إجراءات استباقية لضمان مساهمة البلدان النامية، ومنها خاصة البلدان الأعضاء في الإسكوا، على نحو أكثر فعالية في إدارة الاقتصاد العالمي. فقد أثبتت الأزمة الحالية الحاجة إلى الإصلاح، ولا سيما إلى إدارة للاقتصاد العالمي أكثر تمثيلاً وشرعية وبالتالي أكثر فعالية، وهذا لا يمكن تحقيقه من دون مساهمة فعالة للبلدان النامية في آليات اتخاذ القرار بشأن الاقتصاد العالمي.

35- وفي المجال الاجتماعي، دعا المنتدى البلدان الأعضاء إلى تقوية السياسات المتعلقة بالعمالة والحماية الاجتماعية بهدف ضمان العمل اللائق للجميع، بما في ذلك خدمات العمالة، وسياسات فعالة لسوق العمل، والتأمين ضد البطالة، وسياسات مستدامة وملائمة للمعاشات التقاعدية، وبرامج تكميلية للتحويلات النقدية.

36- وأما "المسح" في هذه السنة فيتناول بتحليل في العمق مجموعة من التوصيات التي اعتمدها المنتدى بشأن السياسة العامة. ويركز هذا التحليل على دواعي السياسة الموصى بها، ويبيّن كيف يمكنها أن تؤدي إلى إجراءات أكثر فعالية لمواجهة الأزمة وتجنب بعض أثارها السلبية، و/أو يتيح فرصاً للبلدان الأعضاء كي تستفيد من الأزمة.

وينبغي أن تتوافق الحوافز المالية، في البلدان الأعضاء في الإسكوا، مع الأهداف الإنمائية الرئيسية وأن يتم تنسيقها وتنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن تستهدف السياسات المالية بشكل أساسي الآليات الخاصة بالهياكل الأساسية، والزراعة، والصناعة، والصحة، والتعليم، والبيئة، والحماية الاجتماعية.

29- وطلب المنتدى كذلك إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تتخذ تدابير لضمان تحقيق قدر أكبر من التعاون مع القطاع الخاص ودعمه، وخصوصاً في مجالات الاقتصاد الحقيقي، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي القطاع المصرفي في البلدان الأعضاء التي تواجه انتكاسات رأسمالية وأزمات سيولة.

30- وطلب المنتدى إلى البلدان الأعضاء أن تشجع الصناديق الوطنية والإقليمية والدولية القائمة على توفير المزيد من السيولة للبلدان الأعضاء التي تواجه أزمات سيولة. وتحتاج المنطقة إلى تلك الصناديق لتمتد عملية التصدي للأزمة من خلال تدابير توفر التمويل الطويل الأمد للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في المنطقة، وذلك لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشجع المنتدى صناديق الثروة السيادية في منطقة الإسكوا على زيادة استثمارها في الاقتصاد الحقيقي في المنطقة، ولا سيما في البلدان الأعضاء ذات الميزة المقارنة في مجالي الزراعة والصناعة.

31- وطلب المنتدى إلى البلدان الأعضاء أن تروج لزيادة التكامل الإقليمي، ولا سيما في الشؤون النقدية والمالية، وأن تنسق السياسات المحفزة من أجل تحسين الفعالية في التصدي للأزمة. وطلب إلى البلدان الأعضاء أيضاً أن تعزز كفاءة الأطر التنظيمية في القطاع المالي من أجل خدمة الاقتصاد الحقيقي على نحو أفضل.

32- وطلب إلى البلدان المصدرة للنفط في المنطقة أن تسعى بقوة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وذلك من خلال تنويع الصادرات،